جوني منصور *

«منقذ الارض» وداعية ترانسفير للفلسطينيين:
قراءة خاطفة في يوميات ومذكرات يوسف فايتس

يتميز عدد لا بأس به من رجال السياسة الصهيونيين والاسرائيليين بكتابة يومياتهم ومذكراتهم في مجلدات كبيرة تصل احيانا الى اكثر من خمسة مجلدات، كما هو الحال في حالة فايتس الماثلة امامنا.

ويبدو بوضوح ان قيام هؤلاء بوضع هذه اليوميات والمذكرات هو بهدف إثبات حقائق ووقائع تتعلق بنشاطاتهم وفعالياتهم التي قاموا بتنفيذها وتأديتها خلال سني خدمتهم في المؤسسات الصهيونية والاسرائيلية على مدار عشرات السنين. ومن جهة اخرى، وهذا هو الجانب الارجح ، أن مسعى هؤلاء في كتابة هذه المذكرات هو للحيلولة دون الكشف عن الحقائق والوقائع الاصلية في حالات معينة. وهنا يتبادر الى ذهننا السؤال التقليدي المتعلق بالكتابة التاريخية، ألا وهو: هل السياسي هو الذي يقرر الحقيقة وماهيتها وشكلها؟ أم ان المؤرخ الذي يأتي من بعد اعمال السياسي ويُقلّب ويفند ويمحّص الواقع والحدث ويؤكد صدق الحقيقة (التي يدّعيها السياسي) او بهتانها وكذبها؟

مما لا شك فيه ان السياسي لا يعمل بعيداً عن نطاق حدود المؤرخ، بل إنّه يلتحف برداء المؤرخ ليُضفي على كتاباته صبغة تاريخية واقعية، إعتقاداً منه ان القارىء سيجد ضالته في ما يقرأه.

هذا هو الحال في يوميات ومذكرات يوسف فايتس والتي تبدو للقارىء انها عبارة عن محور زمني وضع عليه كاتبها احداثاً جرت معه ومع اسرته ومع الجهات الصهيونية والعربية الفلسطينية التي اختلط بها ومعها، خاصة في كل ما يتعلق بالاراضي.

والفترة الزمنية التي نحن بصدد التطرق اليها، بشكل خاص العقدين الاخيرين من عقود الانتداب البريطاني الثلاثة، اي سنوات

* عميد الطلاب في كلية مار الياس، ومحاضر في كلية بيت بيرل.

الثلاثين والاربعين من القرن الماضي، والعقدين الاولين لقيام اسرائيل. وتُشكل هذه الفترة اساساً مركزياً وجوهرياً في عملية السيطرة على الاراضي الفلسطينية بمختلف الطرق التي استخدمتها الصهيونية بواسطة الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) وشركة تحضير الييشوف (هحفرا لهخشرات هييشوف)، ثم بواسطة السلطات الاسرائيلية الحاكمة التي شرّعت عشرات من القوانين للسيطرة بواسطتها على الاراضي، بما فيها القانون الغريب والشاذ في عُرف التشريع الدولي، والقصد هنا قانون «الحاضر الغائب».

خلال الفترة المذكورة اعلاه، والتي امتدت على اربعين عاماً رافقها فايتس بكافة تفاصيلها وحيثياتها نلحظ ان ما اورده في يومياته ومذكراته يُشكّل مادة تاريخية وفكرية وعقائدية واجتماعية زخمة تفتح امام القارىء والباحث الفلسطيني وغيره باباً واسعاً لمعرفة الطرق والاساليب التي انتهجتها المؤسسات الصهيونية والاسرائيلية في مجمل مشروع اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وعملياً توضح هذه المذكرات، وغيرها من مذكرات ويوميات كتبها صهيونيون واسرائيليون ان الدولة اليهودية قد أُسست في الثلاثينيات، وأُعلن عنها رسميا في العام ١٩٤٨.

واحد الدواعي الرئيسة الذي دفعنا الى طرح موضوع فايتس هو بقاء الفكر الترانسفيري محلقاً في اجواء المجتمع الاسرائيلي، وما نتج وينتج عنه من فوبيا التفوق الديموغرافي (البشري) الفلسطيني على الاسرائيليين. وليس الامر بغريب، ففي احتفالات عيد ميلاده الثمانين في العشرين من ايلول ٢٠٠٣ تطرق شمعون بيريس احد قادة اسرائيل المخضرمين الى ضرورة السعي الحثيث لإقامة دولة فلسطينية بين اسرائيل ونهر الاردن وفي قطاع غزة خوفاً من تفوق الفلسطينيين على الاسرائيليين ديموغرافياً، ومنعاً لإقامة دولة ثنائية القومية وذلك للإحتفاظ بتفوق الاسرائيليين ديموغرافياً على الفلسطينيين في حدود اسرائيل ذاتها.

هذه الفوبيا ليست وليدة يومها، بل انها ملازمة للفكر والنشاط الصهيوني. وقد عبر فايتس عنها على طول يومياته ومذكراته، وخاصة انه كان عضوا رئيسا في لجنة الترانسفير التي اعلن عن تأسيسها مباشرة بعد الاعلان عن اقامة اسرائيل. وقد ساهم فيها بشكل فعال لخبرته الواسعة في شراء الاراضي الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وسعيه المتواصل لترحيل سكان القرى والمدن الفلسطينية الى البلدان العربية المجاورة، وحتى الى بلدان فيما وراء البحار كالارجنتين. اضافة الى طرحه العديد من المشاريع والبرامج الترحيلية قبل وبعد العام ١٩٤٨.

(*) من روسيا الى فلسطين والهدف هو انقاذ الارض

ولد فايتس العام ١٨٩٠ في روسيا في بلدة بورمل التي تحيطها الغابات الكثيفة، ودرس في الكُتّاب ثم في معهد ديني (يشيفاه)، ولكنه ترك مقاعد الدراسة في عمر الرابعة عشرة عاماً ليلتحق بأشغال عامة ومتنوعة لإعالة اهل بيته. وبالرغم من انشغاله بالعمل اليومي إلا انه دأب على تعليم نفسه بنفسه حيث تمكن من اجتياز امتحانات الثانوية النهائية وتابع دراسته الجامعية ؛ إلا ان ثورة ١٩٠٥ في روسيا شوشت برامجه التعليمية، حيث تم تجنيده للجيش الروسي. ولما سُرّح من الجندية قرر الهجرة الى فلسطين واستقر في رحوفوت حيث عمل في كروم العنب وحفر الابار، وتعلم من مزارعين يهود وعرب زراعة الكرمة وطرق تركيب انواع منها. وآنضم العام ١٩١٢ الى حزب «هبوعيل هتسعير»(العامل الشاب)، وهذا الانضمام كان نقطة انطلاقته نحو ميدان العمل السياسي. واهتم بشكل عميق بدراسة الزراعة واللغات، واخذت عيونه تتفتح على اهمية الاستيطان اليهودي في كافة ارجاء فلسطين، وانضم الى عضوية نقابة المزارعين حيث أُرسل الى بعض المستوطنات لادارة بعض المزارع والحقول التجريبية الموجودة فيها، مثل مزرعة سجرة. وكُلّف بالاشراف على بساتين وحقول المستوطنات التابعة للوكالة اليهودية ثم مشرفاً على بساتين الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت).

ولما تم نقل المكاتب الرئيسية للصندوق القومي من هاج الى القدس تم تعيينه مديراً لدائرة الاراضي والتشجير (الاحراش) التابعة للصندوق القومي المذكور. وامتاز فيما امتاز به ميله الى تشجير مناطق شاسعة اشتراها الصندوق القومي بهدف تغيير المعالم الشكلية والجوهرية للبيئة النباتية والحرجية الفلسطينية، واعتبر احد الخبراء المشهورين في ميدان التشجير والاحراش في فلسطين وخارجها، وقدم مشورات ونصائح كثيرة في هذا الجانب للدوائر

البريطانية المنتدبة في فلسطين.

واهم ما قام به فايتس خلال الثلاثينيات والاربعينيات هو شراء الاراضي في فلسطين من العائلات الاقطاعية غير الفلسطينية ومن فلسطينيين. وبذل جهوداً كبيرة في سبيل شراء عشرات الاف الدونمات وتحويلها رسمياً لصالح الصندوق القومي بواسطة تسجيلها في الدوائر الرسمية.

واشهر الاراضي التي تم شراؤها هي اراضي وادي الحوارث على الساحل الفلسطيني، ثم اظهر اهتماماً بالاستيطان في النقب وفي اعالي الجليل بواسطة مشاريع «سور وبرج»(حوما ومجدال).

واختير فايتس بعد اقامة اسرائيل لعضوية مجلس ادارة الصندوق القومي بعد ان اشغل منصب رئيس دائرة الاستيطان والاراضي في نفس الصندوق في فترة الانتداب، وهو الذي طرح فكرة اقامة لجنة الترانسفير (ترحيل العرب الفلسطينيين). وكان ايضاً من المبادرين في تعجيل احضار مهاجرين يهود وتوطينهم في القرى والمدن العربية بعد ان تم ترحيل سكانها العرب الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

وبادر فايتس في العام ١٩٦٠ الى تحويل دائرة الاراضي والاحراش في الصندوق القومي لتكون تحت الاشراف المباشر لحكومة اسرائيل، وأصبح اسم هذه الدائرة «دائرة اراضي اسرائيل»، وتولى بنفسه رئاسة الدائرة حتى العام ١٩٦٤.

واضافة الى ادواره السياسية والادارية اعلاه، فإنه وضع عدداً من الدراسات في الزراعة والتشجير والاستيطان والسياسة. ونشرت مقالاته في عدد من الصحف العبرية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨. ووضع يوميات ومذكرات في خمسة مجلدات، التي هي موضوع هذا البحث. وتوفي فايتس في العام ١٩٧٢.

(*) يومياته ومذكراته

تحمل يومياته ومذكراته عنوان «يومياتي ورسائلي الى الابناء»، وهي صادرة في خمسة مجلدات عن دار «مسادا» العام ١٩٦٥ (بالعبرية). والمجلدات الخمس تغطي الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٢٧ و ١٩٦٤ على النحو التالي:

المجلد الاول عبارة عن رسائله الى ابنائه بدون رسائل جوابات.

واختار فايتس عنوان هذا المجلد «الابناء والارض » بقصد مسبق منه لبناء وصقل شخصية ابنائه وربطهم بالارض روحياً وجسدياً. وينسجم هذا القصد مع الهدف الاعلى للشعب الاسرائيلي في وطنه وارض آباءه واجداده».

اما المجلد الثاني فيغطي الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ وعنوانه «مواقع ومطلات» حيث ركز فيه على سعيه الدؤوب لإقامة مواقع ومطلات في المناطق الحدودية والبعيدة عن مراكز حياة الشعب اليهودي في فلسطين، واقامة هذه المطلات كانت بالرغم من موقف السلطات الانتدابية المعارض لمثل هذا التحرك الاستيطاني – على حد ادعائه. ويعتبر فايتس الفترة المذكورة بأنها عاصفة عاتية اصابت الشعب اليهودي في وطنه وفي الشتات، ويشير الى تكثيف الجهود لشراء الاراضي على يد الصندوق القومي وإنشاء اكثر من ١٤٠ مستوطنة من نوع المطل وسور وبرج في الجليل الاعلى والاسفل والشرقي والغربي وفي غور الاردن والنقب.

بينما يغطي المجلد الثالث الفترة الواقعة بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ويحمل عنوان «حرس الاسوار»، حيث أنه اشار فيه الى هجوم الدول العربية السبع على دولة اسرائيل الفتية والمسالمة والتي كانت قد نالت استقلالها للتو مما اضطر الجيش الاسرائيلي الى محاربة هذه الدول والحاق هزيمة نكراء بجيوشها وفرض حراسة اسوار (اي حدود) الدولة الفتية كي لا تنهار.

ويغطي المجلد الرابع الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٦ وعنوانه «استيطان الشعب»، حيث ان اسرائيل حصلت على ٧٨٪ من مساحة الاراضي التي كانت واقعة تحت سيطرة الانتداب البريطاني، اي ما يعادل عشرين مليون ونصف المليون من الدونمات ، إذ ان ٨٪ من هذه المساحة كانت ملكاً خاصاً لليهود والعرب. اما البقية فكانت ملكا للدولة المنتدبة التي ورثتها اسرائيل، اضافة الى القرى والمدن التي تركها اصحابها، على حد تعبيره، في العام ١٩٤٨.

وسهلت هذه المساحة الواسعة من الاراضي تطوير عملية الاستيطان الصهيوني – الاسرائيلي «في معظم مناطق اسرائيل لأن الساعة اصبحت مؤاتية لقيام اليهودي بإستيطان ارضه ووطنه».

وان كنا غير متفقين مع آراء فايتس وتوجهاته السياسية والاجتماعية والعقائدية والعنصرية ايضا والتي تمثلت بنظرته الفوقية تجاه العرب وحتى تجاه اليهود الشرقيين الذين وصمهم بالتخلف، بالرغم من كل هذا الا ان يومياته تعتبر مصدرا توثيقيا معلوماتيا وسياسيا مهماً للحقب التاريخية التي يتطرق اليها، وهذه الحقب هي جوهر الصراع الصهيوني - الاسرائيلي/ الفلسطيني - العربي.

وسجل فايتس في هذا المجلد تخبطاته وحيراته من قضايا عديدة في مقدمتها مسألة الترانسفير للعرب، ونقل الاراضي للدولة الفتية من قبل الصندوق القومي.

اما المجلد الخامس والاخير فيغطي الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ و ١٩٦٤ تحت عنوان «طرق مفترقات».

وتتمحور اهمية المذكرات (اليوميات) في كون كاتبها يؤرخ بشكل متسلسل ومتعاقب زمنياً ابرز الاحداث التي جرت في فلسطين من خلال مراسلاته مع ابنائه ، اي انه لم يجعل رسائله الى ابنائه تقتصر على الجانب الشخصي والخاص وانما تطرق بتفاصيل كثيرة ودقيقة لكل تحركاته ونشاطاته كمسؤول في الصندوق القومي وكرجل يحمل عقيدة ويؤمن بها، اضافة الى ميله للتقليل من التركيز على الجانب الشخصي، فكان يختصر هذه الناحية الى درجة كبيرة ما اضفى صبغة الباحث او الاديب احيانا على كتاباته، اقله في مذكراته التي نحن بصددها، وهذا التوجه اغنى المذكرات بالوقائع والاحداث كشاهد على عصره.

وان كنا غير متفقين مع آراء فايتس وتوجهاته السياسية والاجتماعية والعقائدية والعنصرية ايضا والتي تمثلت بنظرته الفوقية تجاه العرب وحتى تجاه اليهود الشرقيين الذين وصمهم بالتخلف، بالرغم من كل هذا الا ان يومياته تعتبر مصدرا توثيقيا معلوماتيا وسياسيا مهماً للحقب التاريخية التي يتطرق اليها، وهذه الحقب هي جوهر الصراع الصهيوني – الاسرائيلي/ الفلسطيني – العربي.

(*) نظرته الى العرب الفلسطينيين

بالرغم من تحول الفلسطينيين الى اقلية محاصرة ومضطهدة داخل اسرائيل بعد العام ١٩٤٨ فإن الفكر الترانسفيري لم يبرح عقول وقلوب قياديي اسرائيل السياسيين والاجتماعيين والعسكريين، فلم تكن كافية كل عمليات الترحيل والتهجير التي نفذتها العصابات الصهيونية كالهغناه والارغون والبالماح خلال العام ١٩٤٨، فإن فايتس انضم الى مجموعة المنادين والمطالبين بشدة الى طرد العرب الفلسطينيين من اسرائيل بواسطة محاصرتهم والتضييق عليهم والسعي الى تشجيعهم لترك اسرائيل حتى تبقى اسرائيل للاسرائيليين وكي لا يبقى الفلسطينيون شوكة في حلق المجتمع الاسرائيلي، خاصة على المدى البعيد من منطلق الخوف الشديد من الزيادة السكانية التي كانت واضحة المعالم بالنسبة لمنظري الصهيونية.

وكتب فايتس رسالة الى دافيد بن غوريون بتاريخ ٢٩/١٠/ ١٩٦٢ مستعرضاً فيها المخاطر الكامنة من وجود اقلية يهودية في منطقة الجليل الاعلى، وأنه بحكم الضرورة يتوجب اعلان حالة طوارىء صهيونية واسرائيلية من اجل السعي نحو توطين مجموعات كبيرة من اليهود في هذه المنطقة، ومما ورد في رسالته: «متفق لدى الجميع انه في هذه المنطقة المرتبطة جغرافيا– ديمغرافيا مع لبنان توجد مخاطر تتعلق بسلامة دولة اسرائيل في الوقت الراهن ومستقبلاً، وحتى لو توقفت اعمال التسلل من قبل سكان المنطقة السابقين، فإن اعداد العرب في العقد الثاني لاسرائيل ستزداد بطريق الزيادة السكانية الطبيعية، واستناداً الى حسابات خبراء في هذا المجال، ستكون الزيادة اكثر من خمسين بالمائة، وسيكون المجتمع اليهودي حوالي عشرة بالمائة من مجمل السكان في منطقة الجليل الاعلى.ولإيقاف تطور «منطقة الاغيار او الغرباء»(غوييم) {هكذا ينعت العرب الفلسطينيين مستخدماً مصطلحاً توراتياً}، وجعلها جزءا من دولة اسرائيل. لذا يجب توطين مجموعات يهودية لتصل الى اكثر من ٤٠–٤٥٪ من مجمل السكان الحاليين في الجليل. ولن تتحقق هذه الغاية الا اذا قمنا بعملية شجاعة متسابقين مع الزمن بواسطة وضع اليد على ما تبقى من الاراضي» (المجلد الخامس من يومياته، ص ٣٠٨).

ويضيف فايتس محللا ومعللا المخاطر الكامنة وراء الزيادة البشرية للفلسطينيين في الجليل في نفس رسالته الى بن غوريون بقوله: «استناداً الى الاحصائيات تظهر الحقيقة ان التجمعات غير اليهودية في منطقة الجليل الاعلى آخذة بالازدياد اكثر من النسب المتوقعة، وإذا استمرت الزيادة بنفس هذه الوتيرة (ولا يوجد اي سبب يمنع ذلك، ومكاتب الحكومة تتنافس فيما بينها لتقديم العون والدعم) فإن مجمل تعداد سكان هذه التجمعات سيصل الى اكثر من ١٨٠ الف نسمة، وسيكون مجتمعاً قوياً اقتصادياً وثقافياً وسيطالب بأوتونوميا قومية (وبالطبع ستكون هناك احزاب سياسية اسرائيلية تدعم هذا التوجه والمطلب). وهنا يكمن الخطر على الدولة، وفقط من هذه المنطقة، ولا يمكن وقف هذا الخطر الا بتوطين عشرات

وكان الجدل في الاوساط السياسية الاسرائيلية اثر اعلان اقامة اسرائيل يدور حول مسألة اعادة لاجئين او غض النظر عن متسللين (كما كان يطلق على العائدين من الفلسطينيين) او اتخاذ موقف معارض للغاية من اعادتهم. ويشير فايتس في اكثر من مكان في يومياته الى انه يجب حسم هذا الجدل بعدم السماح بإعادة لاجئين بأية حالة كانت«يجب منع عودتهم وفي الوقت نفسه يجب ملىء الفراغ بتوطين يهود»(المجلد الثالث، ص ٣٠١).
ولم تتوقف المسألة عند ترحيل الفلسطينيين، بل تعدت ذلك الى ضرورة تطبيق مخطط هدم قرى بأكملها كي لا يعود اصحابها اليها. ويصف فايتس عملية هدم قرية المغار بصورة تثير التقزز والاشمئزاز المصاحب للتفسير والتبرير الذي يقدمه«زرت في ١٩٤٨/٦/١٥ قرية المغار. ثلاثة جرارات (تراكتورات) تقوم بإتمام هدمها. تعجبت، لم يحرك الهدم لدي اي مشاعر، لا ندماً ولا كراهية، كأنه هكذا عالم حياتنا.

الاف اليهود في الجليل وانقاذ ارض هذه المنطقة»(المجلد الخامس، ص ٣١١).

ورغم قيام الحكومة الاسرائيلية بإنشاء مدينتين عبريتين في الجليل: الناصرة العليا ومعلوت، فإن فايتس لم يكن مقتنعاً بانهما تكفيان لحل مشكلة تفوق العر ب الفلسطينيين في الجليل وازالة فوبيا الخطر الفلسطيني عن اسرائيل، فيجدد كتابة رسالة لرئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي اشكول بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢١ حول الموضوع نفسه مشيراً الى ان الطرح الذي ذكر في الرسالة السابقة لبن غوريون بشأن تشويش شكل الجليل غير اليهودي لن يتحقق الا بتوطين عشرات الاف اليهود في المدينتين المذكورتين وفي غيرها من المدن التي يجب ان تقام، وفي قرى يهودية يتوجب اقامتها بواسطة توزيعها بين القرى العربية في الجليل لسد امكانية توسع القرى العربية (المجلد الخامس، ص ٣١٢).

ويعتبر فايتس الانسان العربي الفلسطيني حجر عثرة امام تحقيق المشروع الصهيوني، وأن عمليات وصفقات شراء الاراضي قبل العام ١٩٤٨ من قبله كمندوب ثم مدير دائرة الاراضي في الصندوق القومي قد اصطدمت عشرات المرات بمعارضة الفلسطينيين من ابناء فلسطين الذين رأوا في هذه الصفقات خطرا على مستقبلهم، خاصة وان الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم عن بيوتهم والاراضي التي اعتاشوا منها لم يكونوا مالكيها بل عملوا لدى اقطاعيين وملاكين من لبنان وسورية وحتى لدى بعض الملاكين الفلسطينيين. وقد اثار تصرف الفلسطينيين المعارض لنشاط فايتس حميته فوصف العربي بأنه «جالس القرفصاء بجلسة شرقية وعلى ملامحه علامات الفرح لخلافات الاخوة اليهود بشأن شراء الاراضي»(المجلد الاول، ص ٥٨). اذ ان فايتس – وهذا واضح في يومياته – كان يتسابق مع الزمن في تنفيذ صفقات شراء الاراضي لصالح الصندوق القومي ضمن مهمة انقاذ الارض.

ولم تقتصر نظرته الفوقية والساخرة على العرب الفلسطينيين بل سحبها على اليهود من اصل يمني والذين هاجروا الى فلسطين في العشرينيات وما بعدها من القرن الماضي، فيصفهم على النحو التالي: «انت لا تعرف هذا الشعب، الشعب الموهوب جدا في عقله والصبور وصاحب قدرة على العمل، ومقابل ذلك لديه ميل شديد للمشاجرات اكثر من الاشكنازيين، هم يصرخون ويزعجون ومن الصعب ادارتهم بطريقة حضارية»(المجلد الاول، ص ٥٠).

ونظرته تجاه اليهود اليمنيين نابعة بدون ادنى شك من فوقيته الاشكنازية المهيمنة على الفكر والتطبيق الصهيوني. ولم ينجح البدو من توجهه العنصري هذا، اذ انه عندما قررت حكومة الانتداب البريطاني في العام ١٩٣٣ توزيع مساحات من الاراضي في منطقة وادي الحوارث على بعض العشائر البدوية بهدف توطينها مما سيؤثر على المخطط الصهيوني في نفس المنطقة التي تم شراء اراض فيها لصالح الصندوق القومي، فيقول فايتس «سيبقى البدو جيراننا الى الابد، جيران غير مرغوب فيهم»(المجلد الاول، ص ٤٤).

(*) الترانسفير امر ضروري لإنقاذ الارض

كنا اشرنا سابقا الى ان الفكر الترانسفيري ليس جديداً في الطرح الصهيوني والاسرائيلي، وهذا الفكر مترسخ في التصور الصهيوني بأن اراضي اسرائيل او فلسطين هي حق مقدس لليهود منذ البداية وتعود هذه الاراضي بصورة حصرية الى الشعب اليهودي ككل، ومن ثم فإن العرب الفلسطينيين هم«غرباء»(اغيار–غوييم)؛ إمّا ان يقبلوا السيادة اليهودية على البلاد، وإمّا ان يرحلوا (من مقدمة كتاب نور الدين مصالحة «ارض اكثر وعرب اقل» عن مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٧). ولقد عالج مصالحة في كتاب سابق له مسألة الفكر الترانسفيري الصهيوني وعنوانه«طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢–١٩٤٨ ».

وكان فايتس قدم للوكالة اليهودية في العام ١٩٣٨ مشروعاً مفصلاً لتفريغ قرى ومجمعات سكنية عربية بواسطة شرائها ونقل سكانها، وايضاً شراء اراض في مناطق واقعة عبر الاردن وفي سورية وغزة ونقل سكان تلك القرى التي يتم شراؤها. واورد فايتس في مشروعه تكلفة تنفيذ شراء الاراضي. وكتب في يومياته بتاريخ ١٩٤٠/٤/١٧ انه«مع العرب لن تحل مشكلتنا. عليهم ترك البلاد الصغيرة هذه لنا، عندها ستتسع لملايين ونسكن بين الجبال ونكون امنين»(المجلد الثاني، ص ١٥٤). واضاف ضمن بناء فكرة ارض اسرائيل بدون عرب«انه يجب ان يكون واضحاً بالنسبة لنا انه لا مكان في هذه البلاد لشعبين معاً، إذ ان اي مشروع تطوير لن يحقق هدفنا في ان نكون شعباً مستقلا في هذه البلاد الصغيرة. اذا خرج العرب منها ستكون البلاد واسعة وشاسعة بالنسبة لنا، واذا بقي العرب فيها فسيبقى الفقر مستولياً عليها. وعندما سينتصر الانكليز وحلفاؤهم في الحرب، سيكون شعبنا ملزماً بطرح مطالبه، والحل الوحيد هو ارض اسرائيل، على الاقل ارض اسرائيل الغربية وبدون عرب. لا مكان لحلول وسط. ان النشاط الصهيوني كان حتى الان بواسطة تجهيز الارض وتحضيرها لاقامة الدولة العبرية في ارض اسرائيل، هذا امر جيد في وقته ولن يقيم الدولة. هذه يجب ان تتحقق مرة واحدة، بواسطة الخلاص، وهذا هو كنه فكرة«المسيح»؛ ولا توجد طريق اخرى الا نقل العرب من هنا الى البلاد المجاورة، ونقلهم كلهم. ومن الممكن عدم نقل سكان بيت لحم والناصرة والقدس. ويجب عدم ترك اي] قرية واية عشيرة. ويجب ان يوجه النقل الى العراق وسورية وعبر الاردن. وحل اخر غير موجود» (المجلد الثاني، ص ١٨١).

ولقد شارك فايتس في جلسات لجان الترحيل التي اقامتها قيادة الييشوف الصهيونية قبل العام ١٩٤٨. فهذا الفكر تمت بلورته وتبنيه قبل العام ١٩٤٨. وما العام ١٩٤٨ سوى تنفيذ هذا الفكر والمخطط على ارض الواقع.

وتابع فايتس مسيرة نشاطه الصهيوني في تطوير الفكر والمخطط الترانسفيري وتم تعيينه عضوا في لجنة الترانسفير في الاسبوع الثاني لاعلان اقامة اسرائيل في ١٩٤٨. ولجنة الترانسفير هذه اوجدها فايتس بنفسه واقترحها على الحكومة الاسرائيلية، فيكتب في يومياته واصفا الطريق الموصلة الى اقامة هذه اللجنة والاعلان عنها والخطوط الرئيسية الموجهة لعملها ومهامها:«في حديث لي مع موشي شرتوك (شاريت) في وزارة الخارجية طرحت اربعة مواضيع (نورد الاثنين المتعلقين بالترانسفير–ج.م). الاول: ترانسفير بعد حصول الامر. هل يجب القيام بخطوة لتحويل هرب العرب من البلاد الى حقيقة واقعة حتى لا يعودوا اليها ثانية ؟ واذا كان الجواب بنعم – فهل من المفضل تكليف لجنة الثلاثة–عزرا دانين والياهو ساسون وانا التي عالجت قضايا العرب من قبل السلطات، بأن تضع مشروعاً موجهاً لهدف الترانسفير؟ كان جوابه (اي شرتوك) انه يبارك هذه الخطوة. الموضوع الثاني: شراء اراض من عرب يتركون، لان ذلك يحقق لنا هدفين: شراء الارض ونقل السكان» (المجلد الثالث، ص ٢٩٣).

واظهر فايتس معارضة شديدة لفكرة اعادة فلسطينيين من لبنان في اعقاب هجرتهم لاوطانهم، وعبر عن ذلك في يومياته بقوله: «لقد غضبت جدا فور سماعي اذاعة صوت الجليل تنقل خبرا مفاده ان مفاوضات تجري مع وفد من لاجئين عرب في بيروت لإعادة عشرين الفا منهم الى حيفا. وقد وضعت صياغة شروط لتحقيق ذلك. ماذا يحدث هنا؟ سألت نفسي. بسرعة يتحركون لإعادتهم ؟ وحالاً كتبت الى شرتوك «عزيزي موشي، بعد حديثنا بالامس الذي عبرت فيه عن موقفك الايجابي من مسألة ترانسفير بعد حصول الامر (اي عام ١٩٤٨) فوجئت لسماع خبر التفاوض من اجل اعادة عشرين الف لاجيء عربي من بيروت الى حيفا. هل إتُخذ موقف في اوساط حكومتنا، او ان هذا ميدان شاغر وكل شخصية بإمكانها التحرك فيه؟ انا اسمح لنفسي لفت نظرك الى هذا الخبر خوفاً على مصير شؤوننا فيما لو حققنا حلاً لهذه المشكلة الحساسة. على كل حال، كل تسرع في اعادة هؤلاء اللا جئين الى دولة اسرائيل هو عبارة عن خطأ فادح ومصيبة كبرى»(المجلد الثالث، ص ٢٩٤).

وكان الجدل في الاوساط السياسية الاسرائيلية اثر اعلان اقامة اسرائيل يدور حول مسألة اعادة لاجئين او غض النظر عن متسللين

(كما كان يطلق على العائدين من الفلسطينيين) او اتخاذ موقف معارض للغاية من اعادتهم. ويشير فايتس في اكثر من مكان في يومياته الى انه يجب حسم هذا الجدل بعدم السماح بإعادة لاجئين بأية حالة كانت«يجب منع عودتهم وفي الوقت نفسه يجب ملىء الفراغ بتوطين يهود»(المجلد الثالث، ص ٣٠١).

ولم تتوقف المسألة عند ترحيل الفلسطينيين، بل تعدت ذلك الى ضرورة تطبيق مخطط هدم قرى بأكملها كي لا يعود اصحابها اليها. ويصف فايتس عملية هدم قرية المغار بصورة تثير التقزز والاشمئزاز المصاحب للتفسير والتبرير الذي يقدمه«زرت في ١٥/ ١٩٤٨/٦ قرية المغار. ثلاثة جرارات (تراكتورات) تقوم بإتمام هدمها. تعجبت، لم يحرك الهدم لدي اي مشاعر، لا ندماً ولا كراهية، كأنه هكذا عالم حياتنا. نعم، نحن نريد ان نفرح من هذا العالم وليس من العالم القادم. نحن، بكل بساطة، نريد ان نعيش وغير مناسب ان نسكن في بيوت طين كهذه. هم طمحوا ليس فقط للسيطرة علينا، بل لإبادتنا. والمثير في الامر ان هذا هو رأي كل شبابنا، وإذا وُجد تردد ما فهو منتشر في اوساط قياديي احزاب معينة، الذين لم ينسوا تفعيل جدلهم ونقاشهم واخراجه الى حيز الوجود» (المجلد الثالث، ص ٣٠٣).

وكان بن غوريون بدهائه السياسي امتنع عن اصدار اوامر بلسانه لطرد من تبقى من الفلسطينيين في اسرائيل، بل انه اراد ان يفهم قياديو الجيش مقاصده الخفية، وهي واضحة. وشدد بن غوريون على ان مهمة تطهير القرى والمدن العربية المهجرة وتحضيرها لاستيعاب يهود تلقى على عاتق المؤسسات الوطنية وليس على الحكومة كي لا تتخذ صبغة رسمية.

وقدمت لجنة الترانسفير برئاسة فايتس مخططها الترحيلي الى بن غوريون، واهم ما جاء في اقتراح المخطط «ضمان قطاع حدودي طويل يبلغ عشرة كيلومترات يمنع فيه توطين عرب» ويطلق بن غوريون على العرب في اسرائيل«اعداء». ويقضي هذا المخطط بهدم عشرات القرى. وأُلقيت المهمة على عاتق الجناح العسكري في اسرائيل، اي الجيش الاسرائيلي للقيام بعملية تفريغ القطاع الحدودي في الشمال من سكانه بعمق يتراوح بين ٥-١٥ كيلومترا. وهدفت هذه العملية الى منع دخول متسللين او جواسيس وجامعي معلومات. ومن هنا ازدادت حدة عمليات تنفيذ الطرد والتهجير والتدمير ونقل فلسطينيين الى ما وراء الحدود مع لبنان او الى منطقة جنين.

واشار فايتس الى قيام مندوبين رسميين اسرائيليين بإجراء سلسلة من المفاوضات مع اثرياء وسياسيين عرب خارج فلسطين. مثلا مع اصحاب بنوك في باريس من اصول مصرية، ومع امير المغرب وسياسيين جزائريين بهدف نقل وترحيل فلسطينيين الى تلك البلاد. فمثلا المشاورات الجادة التي اشرف عليها فايتس بنفسه برفقة عدد من رجال الصندوق القومي وسياسيين اسرائيليين لنقل المغاربة المقيمين والعائشين في بعض قرى منطقة الجليل الى المغرب. وقد توجه فايتس برسائل بهذا الخصوص الى الحكومة الفرنسية لمد يد العون والمساعدة لتحقيق هذه الغاية (المجلد الثالث، ص ٣٥٢).

شرع فايتس في وضع مخطط اخر اطلق عليه اسم«العملية الليبية»، وهي عبارة عن مشروع لترحيل العرب الفلسطينيين الى ليبيا بواسطة تبادل املاك مع يهود شمال افريقيا الراغبين في الهجرة الى اسرائيل. ونالت هذه العملية تأييداً من شاريت، وصودق على خطة العملية في منتصف ايار ١٩٥٤ من قبل الحكومة الاسرائيلية، وانتدبت الحكومة يوسف فايتس للسفر الى شمال افريقيا، وخاصة الى تونس والجزائر لفحص ممتلكات اليهود فيها ومقارنتها مع ممتلكات اللاجئين

«ولقد فهمنا من مندوبينا في فرنسا ان ثلاثة وزراء في الحكومة الفرنسية اعلنوا انهم مستعدون وموافقون على اتمام عملية نقل المغاربة من اسرائيل الى الجزائر في حال توفر الظروف الملائمة لتوطينهم. والحكومة مستعدة لمنحهم اراضي مجاناً»(المجلد الثالث، ص ٣٥٨).

واشار فايتس الى ان نقل الاقلية العربية في اسرائيل بإتفاق ودّي الى مكان اخر سيساهم في حل ازمتين ؛ الاولى النقص في الارض لاستيعاب القادمين الجدد والثانية التخلص من اقلية معادية. وطلب مشدداً على ضرورة العمل بسرعة وبجدية من اجل تعجيل تنفيذ هذه الخطط. ولاقت طروحات فايتس اصداءً ايجابية لدى ٦١مشم حرط هنأو تصاخ تقي٦١مايسلااو تيموكلحا طاسولااوع يوحنان لتشجيع هجرة عرب فلسطينيين من قرية الجش في الجليل الاعلى الى الارجنتين وسط ترتيبات مسبقة تشرف عليها الحكومة الاسرائيلية بواسطة سفارتها وممثلياتها الديبلوماسية في الارجنتين. وحاول فايتس اقناع رئيس الحكومة الاسرائيلية بن غوريون ووزير خارجيته موشي شاريت ان المشروع ناجح حقاً (عوزي بنزيمان وعطا الله منصور في كتابهما: سكان هامشيون «دياري ميشني» بالعبرية، ص ٥٩).

تحتاج مذكرات فايتس ويومياته الى قراءة متأنية ودقيقة لتوفير كم هائل من المعلومات والتفاصيل الكثيرة لأبسط الامور والنواحي، وخاصة ما له علاقة بإنقاذ الارض، وطريقة دفع التعويضات او الشراء او اتباع المصادرات كما حدث بعد العام ١٩٤٨. اضف الى ذلك ان فايتس قد دأب على متابعة كل صغيرة وكبيرة في سبيل تحقيق فكرتي انقاذ (خلاص) الارض وترحيل العرب حتى يبقى الشعب الاسرائيلي وحده في فلسطين.
ومن جهة اخرى كشف فايتس في مذكراته ويومياته عن اسماء كثيرة لعرب فلسطينيين وغير فلسطينيين لعبوا دوراً مركزياً في اتمام صفقات بيع وشراء اراض من ملاكين واقطاعيين وفلاحين. ولديه اسماء اخرى لعرب متورطين في نقل معلومات وتفاصيل عن عائلات واشخاص في مدن وقرى عربية كانت بمثابة مادة مساعدة لادارة الصندوق القومي في التعامل مع مسألة الاراضي والترحيل.

ويشير بني موريس الى ان فايتس لم يعد صاحب الطرح الفكري للترانسفير بل تحول ليكون مخططا لكيفية تنفيذ الترانسفير على ارض الواقع. اي ان فايتس بنظر موريس قد اصبح منفذا ليس الا. وهذا ما ارادته حكومة بن غوريون، بحيث انها جعلت ذراع الكيرن كييمت بشخص مديرها (فايتس) تنفذ الترانسفير والهدم. وواضح، كما ذكرنا سابقا، ان بن غوريون لم يرغب في ان تكون صورته في الاوساط السياسية العالمية كمن يتبنى فكراً ترانسفيرياً (مور يس. «الاستيلاء على اراض عربية» في مجلة كتدرا التي تصدر بالعبرية عن معهد بن تسفي لدراسة ارض اسرائيل، عدد ٦٣).

ان فايتس آمن بأن الترانسفير هو الحل الافضل للدولة اليهودية، ولكنه اراد ترانسفيراً من منطلق اخلاقي، اي تنفيذ ترانسفير بالرضى والتفاهم، وهو ما يعرف بـ «ترانسفير ارادي».

(*) عملية يوحنان: فشل محاولة رسمية لتنفيذ ترانسفير بالرضى

عندما لم تجد القيادة السياسية الرسمية في اسرائيل اية امكانية لتنفيذ طرد شامل وواسع للفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل، سعت هذه القيادة الى تمزيق وتفتيت الهوية القومية للعرب الفلسطينيين، بحيث اخذت تتعامل معهم على قاعدة دينية وطائفية: مسلمون، مسيحيون، دروز وبدو. وارادت القيادة التسليم بالامر الواقع لبقاء هؤلاء الفلسطينيين. ولكن مدير دائرة الاراضي في الصندوق القومي يوسف فايتس ما زال متمسكاً بالترانسفير بالرضى (الارادي)، خاصة وان حركة هجرة اليهود الى اسرائيل اخذت تزداد، وبالتالي ازدادت مخاوفه من عدم كفاية الاراضي لتوطينهم، وفي الوقت نفسه راودته مخاوف من نجاح فلسطينيين بالتسلل الى منطقة الجليل، والى مناطق الغور من جهة الاردن. لذلك وضع مشروعاً ترانسفيرياً لنقل عائلات مسيحية من قرية الجش الى الارجنتين. وحصل هذا المشروع على بركة ودعم رئيس الحكومة بن غوريون ووزرائه الكبار. واطلق على هذا المشروع اسم«مشروع عملية يوحنان من غوش حلاف»اي يوحنان الجشي، نسبة لاحد الابطال الا سطوريين في تاريخ اليهود القديم، والمنسوب الى قرية الجش الواقعة قبالة جبل الجرمق.

واورد فايتس ملاحق تتعلق بالمشروع في يومياته (المجلد الرابع، ص ٣٥٨). حيث يذكر ان ٢٢ عائلة مسيحية من قرية في الجليل الاعلى طلبت من يوسف نحماني ممثل الصندوق القومي في طبريا في ١٩٥٠/١٠/٦ مساعدتها في تصفية املاكها في الجش والهجرة الى الارجنتين حيث يوجد لهم اقارب. وطلب ممثلو هذه العائلات الحصول على اربعة دونمات غير مزروعة في الارجنتين مقابل دونم واحد في قريتهم. والباقي دونم مقابل دونم، وان تساهم الحكومة ومؤسساتها في تغطية نفقات وتكاليف السفر الى الارجنتين. واشار نحماني على مندوبي العائلات مقابلة القنصل الارجنتيني في اسرائيل للتحقق من امكانية قبول طلباتهم بالهجرة الى الارجنتين. ووعد القنصل العائلات بالسعي لدى الحكومة الارجنتينية لتسهيل هجرتهم خلال زيارة قام بها الى القرية بتارخ ١٩٥١/٣/٢٣. وابدى ممثلو العائلات رغبتهم في السكن في اقليم مندوزا في الارجنتين (المجلد الرابع، ص ١٧٢). ولما حصل تفاهم بين العائلات ومندوبي الصندوق القومي، وكذلك من قبل بن غوريون سمح ليوسف فايتس بالسفر الى الارجنتين والشروع بفحص الامكانيات والظروف على كافة اوجهها. وجرى التكتم الكلي على هذا المشروع في حينه. ووجد فايتس ان اقليم مندوزا في الارجنتين ملائم من حيث المناخ ونوعية زراعة المحاصيل وتربية المواشي للمزارع العربي من اسرائيل.

وتوصل الى نتيجة انه بالامكان نقل معظم سكان هذه القرية من الجليل وتوطينهم في الارجنتين، وبالتالي يفسح المجال امام نقل عائلات مسيحية اخرى من قرى الجليل وشراء اراضيها (المجلد الرابع، ص ١٧٧).

ولكن تحرك الحكومة في مستواها السياسي كان بطيئاً على حد اقوال فايتس. وحصل على جواب من وزارة الخارجية في ٢١/ ١٩٥٢/١٠ فيه نوع من التراجع والتلكؤ استناداً الى التغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي حصلت في اسرائيل لصالح سكان قرى الجليل (المجلد الرابع ص ص ٣٥٨-٣٦٥).

ومن جهة اخرى لم يقتنع سكان القرية بالتمام مما نقله مندوب الصندوق القومي عن الصورة الرائعة والجيدة للمعيشة في اقليم مندوزا في الارجنتين ولما استفسر بعضهم عن احوال المعيشة من قبل اقارب لهم في الارجنتين حصلوا على اجابات سلبية. وساهمت هذه الاجابات في تذويب فكرة تحقيق المشروع في اوساط العائلات التي توجهت سابقاً الى مكاتب الصندوق القومي بطلب المساعدة في الهجرة الى الارجنتين (بنزيمان ومنصور، ص ٥٩).

ولما فشلت هذه العملية في الخروج الى حيز التنفيذ شرع فايتس في وضع مخطط اخر اطلق عليه اسم«العملية الليبية»، وهي عبارة عن مشروع لترحيل العرب الفلسطينيين الى ليبيا بواسطة تبادل املاك مع يهود شمال افريقيا الراغبين في الهجرة الى اسرائيل. ونالت هذه العملية تأييداً من شاريت، وصودق على خطة العملية في منتصف ايار ١٩٥٤ من قبل الحكومة الاسرائيلية، وانتدبت الحكومة يوسف فايتس للسفر الى شمال افريقيا، وخاصة الى تونس والجزائر لفحص ممتلكات اليهود فيها ومقارنتها مع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والعرب الفلسطينيين في اسرائيل بغية ترتيب مسألة نقل السكان وإتمام عملية التبادل. وسعى فايتس مع اخرين الى جمع الاموال اللازمة لشراء الاراضي الزراعية في ليبيا من ايدي ايطاليين مستعمرين فيها بغية تقديمها للفلسطينيين. الا ان المشروع قد افتضح في العام ١٩٥٨ عندما حاول دانين تسجيل اراض بإسم ملاكين باسماء مستعارة. وتناولت الصحف الاجنبية والعبرية في اسرائيل العملية بكل جوانبها مما ادى الى اجهاضها، وبالتالي ازالتها من اجندة الترانسفير الصهيونية-الاسرائيلية.

(*) خلاصة

تحتاج مذكرات فايتس ويومياته الى قراءة متأنية ودقيقة لتوفير كم هائل من المعلومات والتفاصيل الكثيرة لأبسط الامور والنواحي، وخاصة ما له علاقة بإنقاذ الارض، وطريقة دفع التعويضات او الشراء او اتباع المصادرات كما حدث بعد العام ١٩٤٨. اضف الى ذلك ان فايتس قد دأب على متابعة كل صغيرة وكبيرة في سبيل تحقيق فكرتي انقاذ (خلاص) الارض وترحيل العرب حتى يبقى الشعب الاسرائيلي وحده في فلسطين.

ومن جهة اخرى كشف فايتس في مذكراته ويومياته عن اسماء كثيرة لعرب فلسطينيين وغير فلسطينيين لعبوا دوراً مركزياً في اتمام صفقات بيع وشراء اراض من ملاكين واقطاعيين وفلاحين. ولديه اسماء اخرى لعرب متورطين في نقل معلومات وتفاصيل عن عائلات واشخاص في مدن وقرى عربية كانت بمثابة مادة مساعدة لادارة الصندوق القومي في التعامل مع مسألة الاراضي والترحيل.

ولا يغيب عن بالنا ان نشير الى ان يومياته-مذكراته تحمل في طياتها فكرا صهيونيا استعماريا صرفاً من خلال القوالب الستريوتيبية (القائمة على الأفكار المسبقة) التي ذكرها عن العرب واليهود الشرقيين السفارديين وعن البدو وغيرهم... اضافة الى تمسكه بضرورة توطين يهود في كل بقعة من بقاع فلسطين التاريخية لضمان استمرارية الاستيطان اليهودي ولمضايقة العرب وبالتالي تهجيرهم بالرضى (اي بالتفاهم).

واخيرا تكمن قيمة هذه اليوميات-المذكرات في موادها التاريخية-السياسية (العقائدية) والسياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، لمجتمع استيطاني-استعاري يطبق الفكر الاستعماري (الكولونيالي) الاوروبي.